استهت المعرفة باضافتها الى المعرفة فعوملت معاملتها ووصف بها المعرفة
ولما حصل الشبه بذلك جاز ان يدخلها ما يعاقب الاضافة وهو ال والاكثرون
على المنع لعدم الفائدة في ادخالها اذ لا تخصص بادخال اداة التعريف
عليها بخلاف الاضافة فتفيدها التخصيص انتهى بالمعنى المصباح وغيره
واعلم ان للاعراض احكاما منها انها لا تنتقل من محل الى محل ومنها انه
لا يقوم عرض بعرض خلافا للفلاسفة ومنها انه لا يبقى زمانين والى ذهب
الاشعري ومتبعوه لانهم قالوا السبب المحوج الى المؤثر هو الحدوث فلزمهم
استغناء العالم حال بقائه عن الصانع فدفعوا ذلك بان شرط بقاء الجوهر
هو العرض وهو متجدد ومحتاج الى المؤثر دائما فالجوهر محتاج اليه بواسطته
فلا استغناء اصلا وقالت الفلاسفة ببقاء الاعراض ومنها ان العرض الواحد
بالشخص لا يقوم بمحلين بالضرورة ولذلك نجزم بان السواد القائم بهذا
المحل غير السواد القائم بالمحل الاخر ولا فرق بينه وبين جزمنا بان الجسم
لا يوجد في مكانين **والثاني** اي وهو الجوهر **بنفسه دائما** اي ثبت وقائم
بنفسه قال في المصباح دام الشيء يدوم دوما ودواما وديمومة
ثبت انتهى والمراد بالنفس الذات وهو اطلاق حقيقي والباء في بنفسه للالة
والمراد انه مستغن بذاته لا يحتاج الى محل يقوم به بخلاف العرض ومعنى
قيامه بنفسه عند المتكلمين ان تحيزه بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيء
آخر بخلاف العرض ومعنى فان تحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو محله
المقوم له وعند الفلاسفة معنى قيام الشيء بنفسه استغناؤه
عن محل يقومه ومعنى قيامه بشيء آخر اختصاصه به بحيث يصير الاول
نعتا والثاني منعوتا سواء كان متحيزا كما في سواد الجسم ام لا كما في صفات
الباري والمجردات ذكره السعد التفتازاني والمجردات هي النفوس الناطقة
والعقول ونحوها والمراد بتجردها كونها غير جسم ولا جسماني اي ليست
بمركبة ولا داخلة في الجسم فهي قائمة بنفسها واقسام الجوهر عند الحكماء
خمسة لانه ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولي وان كان حالا في جوهر آخر

فهو

فهو الصورة وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف اي التاثير فهو النفس والا فهو العقل
وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز ان قبل القسمة فهو جسم
والا فالجوهر الفرد واعلم ان للجواهر احكاما فمنها انها قابلة للبقاء زمانين
خلافا للنظام في جعلها كالاعراض ومنها انها لا تتداخل على جهة
النفوذ والملاقاة من غير زيادة في الحجم ومنها تماثلها في الصفات
النفسية كالتحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض ونحو ذلك ويجوز تباينها
في صفات المعاني كالعلم والقدرة ثم شرعت في بيان التسعة مبتدئا بالكم
لانه اعم وجودا من الكيف فان احد قسميه اعني العدد يعم المجردات العارية
عن الكيفيات واصح وجودا من الاعراض النسبية التي لا تعقل ولا في ذوات
موضوعاتها الا بالنسبة الى غيرها كتقرر الكميات والكيفيات فقلت
ما يقبل القسمة وهي فرض شيء غير شيء وهذا هو المراد هنا ليدخل الكم
المتصل والمنفصل وتطلق على الافتراق بحيث يحدث للجسم هويتان
وهذا المعنى لا يلحق المقدار لان الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق
والمقدار الواحد اذا انفصل فقد عدم وحصل هناك مقداران لم يكونا
موجودين بالفعل قبل الانفصال بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو
المادة الباقية بعينها دون المقدار الذي هو الكم المتصل وقوله **بالذات**
اي بذاته لاخراج الكم بالعرض وهو اربعة الاول محل الكم كالجسم اذ هو
محل بحسب المقدار الحال فيه او بحسب العدد اذا كان الجسم متعددا الثاني
الحال في الكم كالضوء القائم بالسطح والطول والقصر العارضين للخط الثالث
الحال في محل الكم كالبياض الحال في الجسم فانه مع الكم المتصل الذي هو
المقدار محلهما الجسم الرابع متعلق الكم كالعلم المتعلق بمعلومين **فكم**
اي فهو كم بتشديد الميم ووقف عليه بالسكون وانما شددت لان كم
اسم ناقص والاسماء الناقصة اذا جعلت اعلاما شدد الحرف الاخير
منها واعلم ان الكم اما متصل او منفصل فالاول هو الذي يمكن

Copyright © King Saud University